An Analytical Study Of The Effect Of Some Economic And Demographic Variables On The Unemployment Rate In Syria During The Period 2011-2018

Dr. Abdul Hadi Alrifai *
Sali Mohammad **

(Received 5 / 9 / 2019. Accepted 24 / 6 / 2020)

□ ABSTRACT □

The study aims to know the effect of some economic and demographic variables on the unemployment rate during the period 2011-2018, including (population growth rate, economic growth rate, investment growth rate).

The descriptive analytical approach was followed to give a clear picture of unemployment through analyzing the data issued by the Central Bureau of Statistics, and the statistical analysis method was used to find out the effect of economic and demographic variables on the unemployment rate, and know the relationship between these variables and the unemployment rate.

The problem of the study was to answer the following question: What is the effect of economic and demographic changes on the unemployment rate during the period 2011-2018? From this main question emerges a set of sub-questions:

-What is the relationship between unemployment rates and economic and demographic variables?

-What is the proposed vision that can contribute to reducing unemployment rates in Syria?

Among the most important results of the study:

There is no statistically significant relationship between the population growth rate and the unemployment rate during the 2011-2018 study period.

There is no statistically significant relationship between the economic growth rate and the unemployment rate during the 2011-2018 study period.

There is no statistically significant relationship between the rate of investment growth and the unemployment rate during the 2011-2018 study period.

-All the results that we reached in the body of the research were not representative of the fact of the nature of the relationship between the variables of the study, due to the fluctuation of the studied rates as a result of the turmoil and extraordinary exceptional circumstances experienced by Syria during the period of the crisis.

Key words: unemployment rate, population growth rate, economic growth rate, investment growth rate.

*Professor, Statistics And Programming Department - Faculty Of Economy, Tishreen University – Latakia- Syria.

**Postgraduate Student - Department Of Statistics And Programming - Faculty Of Economics - Tishreen University - Lattakia – Syria.

دراسة تحليلية لأثر بعض المتغيرات الاقتصادية والديموغرافية في معدل البطالة في سورية خلال الفترة 2011-2018

الدكتور عبد الهادي الرفاعي*

سالي محمد**

(تاريخ الإيداع 5 / 9 / 2019. قُبِل للنشر في 24 / 6 / 2020)

□ ملخّص □

تهدف الدراسة إلى معرفة أثر بعض المتغيّرات الاقتصادية والديموغرافية ،ومنها (معدَّل النُّمو السكاني، معدَّل النُّمو الاقتصادي، معدَّل نمو الاستثمار) ، في معدَّل البطالة خلال الفترة 2011-2018.

وتمَّ إتباع المنهج الوصفي التحليلي لإعطاء صُورة واضحة عن البطالة، عبر تحليل البيانات الصَّادرة عن المكتب المركزي للإحصاء، كما تمَّ استخدام منهج التحليل الإحصائي لمعرفة أثر المتغيّرات الاقتصادية والديموغرافية في معدَّل البطالة، ومعرفة علاقة الارتباط بين هذه المتغيّرات ومعدَّل البطالة..

وقد تمثلت مشكلة الدراسة في الإجابة على التساؤل التالي: ماهو أثر المتغيّرات الاقتصادية والديموغرافية في معدَّل البطالة خلال الفترة 2011-2018 ؟ وينبثق عن هذا السؤال الرئيس مجموعة من الأسئلة الفرعية، وهي:

- ماهي العلاقة بين معدلات البطالة والمتغيرات الاقتصادية والديموغرافية ؟
- ماهي الرؤية المقترحة الَّتي يمكن أنْ تسهم في الحدِّ من معدَّلات البطالة في سورية ؟

وكانت من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

-لا يوجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية، بين معدَّل النُّمو السكاني ومعدَّل البطالة خلال فترة الدراسة 2011-2018

- لا يوجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية، بين معدَّل النُّمو الاقتصادي ومعدَّل البطالة خلال فترة الدراسة 2011-2018

-لا يوجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية، بين معدَّل نمو الاستثمارات ومعدَّل البطالة خلال فترة الدراسة 2011-2018

-كل النتائج التي توصلنا إليها في متن البحث كانت غير ممثلة لحقيقة طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة وذلك بسبب تذبذب المعدلات المدروسة نتيجة الاضطرابات والظروف الاستثنائية غير العادية التي مرت بها سورية خلال فترة الأزمة.

الكلمات المفتاحية: معدَّل البطالة-معدل النمو السكاني-معدل النمو الاقتصادي-معدل النمو الاستثمار.

***أستاذ- قسم الإحصاء والبرمجة- كلية الاقتصاد-جامعة تشرين-اللاذقية- سورية.**

****طالب دراسات عليا (دكتوراه)-قسم الإحصاء والبرمجة- كلية الاقتصاد - جامعة تشرين-اللاذقية-سورية.**

مقدمة:

تعد ظاهرة البطالة في الوقتِ الراهن إحدى المُشكلات الأساسية الَّتي تواجه معظم دول العالم باختلاف مستويات تقدمها وأنظمتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ولعلَّ أسوأ وأبرز سِمات الأزمة الاقتصادية الَّتي توجد في الدول العربية والنامية على حدٍ سواء هي تفاقم ظاهرة البطالة، أي التزايد المستمر والمُطرد في عدد الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه دون أنْ يعثروا عليه. كما تُعتبر البطالة ظاهرة ذات أبعاد مختلفة، فهي ظاهرة اقتصادية تشير إلى وجود خلل في النشاط الاقتصادي، وهي ظاهرة اجتماعية تؤدي إلى آثار اجتماعية سلبية في تركيبة المجتمع، وهي منْ أخطر الظواهر الَّتي يواجهها العالم في الوقت الحاضر، ذلك لأنَّها اذا بلغت مستويات حرجة يمكن أنْ ينتج عنها كثيراً من الاضطرابات السياسية والاقتصادية، والتأثيرات السلبية على النسيج الاجتماعي للمجتمعات، وهي خطر يتهدَّد الدول المتقدمة والنامية على حدٍ سواء حتَّى وانْ كانت أبعادها تأخذ طابعاً آخر في الدول النامية عنها في الدول المتقدمة.

وترى الباحثة: أنَّ مشكلة البطالة مشكلة عالمية ترتبط بجملة من المتغيِّرات الاقتصادية والاجتماعية سواء لجهة التأثر أو لجهة التأثير، وتتمثل خاصَّة في ضعف الأداء الاقتصادي وزيادة الفقر وانتشار الظواهر الاجتماعية السلبية، إلاَّ أنَّها تأخذ منحنى آخر في سورية، فهي تمثل الخطر الحقيقي من حيث أنها تهدر قيمة العنصر البشري باعتباره أهم روافد العملية التنموية في الاقتصاد السوري.

الدراسات السابقة:

1- دراسة (حيدر،2018) بعنوان: دراسة إحصائية قياسية لمشكلة البطالة في سورية خلال الفترة 2010-1991

هدف هذا البحث إلى دراسة مشكلة البطالة في سورية خلال الفترة 2010-1991، وبدأ باستعراض حجم المشكلة من خلال تتبع تغيّر قيمة معدَّل البطالة وتركيبه حسب العمر، والحالة التعليمية، بعد ذلك تمَّ استعراض مجموعة من المتغيِّرات الَّتي تعد من أهم الأسباب المحتملة وراء هذه المشكلة، في الدراسة العملية تمَّ إجراء اختبارين لتحديد أسباب البطالة في سورية، الأول اختبار الارتباط البسيط، والثاني اختبار التكامل المشترك. وبينت نتائج الاختبار البسيط وجود ارتباط سالب بين معدَّل البطالة وكل من الإنفاق الحكومي، مجمل التكوين الرأسمالي الثابت، الإنفاق العسكري، معدَّل النُّمو السكاني الحالي، معدَّل نمو الناتج المحلي، وصافي الاستثمار الأجنبي المباشر، وحده معدَّل النُّمو السكاني بقيمة متباطئة تسع سنوات سابقة ارتبط بعلاقة موجبة مع معدَّل البطالة، كذلك بيَّن النموذج القياسي المستخدم لاختبار التكامل المشترك وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين معدَّل البطالة كمتغيِّر تابع والاستثمار المادي، والاستثمار الأجنبي المباشر، والإنفاق الحكومي.

2- دراسة (شيخ العيد وبهدي،2012) بعنوان: قياس أثر النُّمو الاقتصادي على معدَّلات البطالة في الأراضي الفلسطينية للفترة 2011-1996.

هدفت الدراسة إلى قياس أثر النُّمو الاقتصادي في معدَّلات البطالة في الأراضي الفلسطينية، ومعرفة مدى تحقّق قانون أوكن في الواقع الاقتصادي الفلسطيني، تمَّ استخدام المنهج الوصفي، وتقدير نموذج يربط متغيّر البطالة مع الناتج المحلي الإجمالي في كل من الأراضي الفلسطينية عامّةً، وفي قطاع غزة، والضفة الغربية كلٍ على حدة وكانت المتغيِّرات التابعة في الدراسة هي (معدَّل نمو البطالة في الضفة الغربية، معدَّل نمو البطالة في قطاع غزة، معدَّل نمو البطالة في الأراضي الفلسطينية)،أمَّا المتغيِّرات المستقلة (معدَّل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية، معدَّل نمو الناتج المحلي الإجمالي في قطاع غزة، معدَّل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية)، تمَّ تقدير النموذج بالاعتماد على برنامج EViews،5.0، وبرنامج SPSS، وتوصلت الدراسة إلى أنَّ سلوك دالة البطالة في

الضفة الغربية يختلف عن سلوك دالة البطالة في قطاع غزة، إضافةً إلى وجود علاقة عكسية بين معدَّل التغيّر في معدَّل النمو في الناتج المحلي الإجمالي، والتغيّر في معدَّل البطالة في الاقتصاد الفلسطيني، وأنَّ الأوضاع الاقتصادية الفلسطينية ترتبط بالاحتلال الإسرائيلي أكثر من ارتباطها بالسياسات الاقتصادية الفلسطينية.

3- دراسة (Ahn Garcia and Jimeno,2004) بعنوان: أثر البطالة على رفاهية الفرد في الاتحاد الأوروبي
The Impact of Unemployment on Individual Well – Being in the EU

هدفت الدراسة إلى قياس أثر البطالة على رفاهية الفرد في الاتحاد الأوروبي، وتوصلت الدراسة إلى ثلاث نتائج أساسية وهي: وجود اختلافات كبيرة بين دول الاتحاد الأوروبي في أثر البطالة على رفاهية الفرد، حيث أنَّ آثار البطالة على رفاهية الفرد كانت أقل في دول الدانمارك وهولندا عن غيرها من دول الاتحاد الأوروبي، وذلك بسبب معدَّلات البطالة المنخفضة فيهما وإعانات البطالة، وسوق العمل النشطة، إضافة إلى أنَّ آثار البطالة تظهر بشكلٍ كبير على رفاهية الفرد في العمل والصِّحة والعلاقات الاجتماعية.

التعقيب على الدراسات السابقة: في ضوء اطلاع الباحثة على الدراسات السابقة تبيّن بأنَّ جميعها ذات قيمة علمية عالية، وقد ساعدت هذه الدراسات الباحثة على تكوين خلفية نظرية عن موضوع الدراسة، وتحديد منهجها، واستخدام الطرائق الإحصائية المناسبة لها. وبالرجوع إلى أهم ما تناولته الدراسات السابقة بخصوص ظاهرة البطالة نلاحظ أنَّ جميعها تشابهت في الإطار النظري للمشكلة إلى حدٍ ما، إلاَّ أنَّ بعضها ركَّز على بعض المتغيّرات الاقتصادية وعلاقتها بظاهرة البطالة، والبعض الآخر ركَّز على بعض المتغيّرات الاجتماعية وتأثيرها في معدَّلات البطالة، ولكن معظم هذه الدراسات اتفق على أنَّ ظاهرة البطالة خطر يتهدَّد النسيج الاجتماعي للمجتمعات، ويهدّد الاستقرار الاقتصادي والسياسي للدول على اختلاف نُظمها ومكانتها. وتأتي هذه الدراسة استكمالاً للدراسات السابقة الَّتي تناولت مشكلة البطالة من جميع جوانبها، إلاَّ أنَّها تعتبر من الدراسات التحليلية القليلة الَّتي تبحث في أثر المتغيّرات الاقتصادية في معدَّل البطالة في سورية خلال الفترة 2011 2018- واعتمدت على أهم 3 متغيرات ، هي: معدل النمو السكاني، معدل النمو الاقتصادي، معدل الاستثمار.

مشكلة الدراسة: تشكّل ظاهرة البطالة إحدى المعضلات الَّتي تواجه المجتمع السوري، حيث نَمت معدَّلات البطالة بصورةٍ متزايدة ومضطردة، حتَّى أضحت تمثل مشكلة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية متعدِّدة تؤثر سلباً على الفرد والمجتمع، وعلى الاقتصاد الوطني، وبسبب تداعيات الحرب منذ عام 2011، الَّتي أدَّت إلى خروج العديد من منشآت القطاع الخاص المنظَّم وغير المنظَّم من الخدمة ومن ثمَّ فقدان العاملين فيها لفرص عملهم، وصعوبة إيجاد فرص عمل بديلة، فإنَّ مشكلة البطالة في سورية ازدادت حدة، وخاصَّةً بين فئة الشباب، وكانت هناك ضرورة ملحة لتحديد معدَّلات وحجم البطالة الواقعي في سورية، والتوجهات والخيارات المستقبلية الممكنة لمواجهتها من قبل الحكومة، لهذا تركّز هذه الدراسة على قياس أثر المتغيّرات الاقتصادية والديموغرافية في معدَّلات البطالة في سورية نظرياً وعملياً خلال الفترة 2011-2018.

ومن هنا تتبلور مشكلة الدراسة في الإجابة على السؤال الرئيس التالي: ما أثر المتغيّرات الاقتصادية والديموغرافية في معدَّلات البطالة في سورية خلال الفترة 2011-2018.

وينبثق عن هذا التساؤل مجموعة من الأسئلة، وهي:

1-ماهي المتغيّرات الاقتصادية والديموغرافية الَّتي تؤثر في معدَّلات البطالة في سورية خلال الفترة 2011-2018؟

2- ماهي معدَّلات البطالة في سورية خلال الفترة 2011-2018 ؟

3- ماهي العلاقة بين معدلات البطالة والمتغيرات الاقتصادية والديموغرافية ؟

4- ماهي الرؤية المقترحة الَّتي يمكن أنْ تسهم في الحدِّ من معدَّلات البطالة في سورية ؟

أهمية البحث و أهدافه:

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على العوامل والأسباب الَّتي أدَّت إلى تفاقم مشكلة البطالة في سورية خلال الفترة 2011-2018 من خلال تحقيق الأهداف التالية:

1- تحديد المتغيِّرات الاقتصادية والديموغرافية الَّتي تؤثر في معدَّلات البطالة في سورية خلال الفترة 2011-2018.

2- التعرّف على ظاهرة البطالة وأهم أنواعها ومعدَّلاتها في سورية خلال الفترة 2011-2018.

3- تقديم مجموعة من التوصيات يمكن أنْ تسهم في علاج مشكلة البطالة في سورية والحدِّ من انتشارها.

أهمية الدراسة: تستمد الدراسة أهميتها من أهمية الموضوع ذاته، حيث تعد مُشكلة البطالة من أهم المُشكلات الاقتصادية الَّتي يعاني منها المجتمع السوري وخاصَّةً خلال الفترة 2011-2018، لما لها من آثار اقتصادية واجتماعية على مستوى الفرد والمجتمع، لذا بات من الضروري تحليل هذه الظاهرة من خلال تحليل أهم المتغيِّرات الاقتصادية المؤثرة في معدَّلات البطالة، ودراستها وفق المنهج الوصفي لإعطاء صورة واضحة عن واقع البطالة في سورية. واستخدام المنهج الوصفي التحليلي في الكشف عن المتغيِّرات الاقتصادية المؤثرة فيها. وقد تعرضت سورية خلال الفترة 2011-2018 إلى ظروف استثنائية وغير عادية أدَّت إلى تدمير البنى التحتية الداعمة للاقتصاد الوطني، وخروج العديد من العمال والموظَّفين على اختلاف فئاتهم الوظيفية خارج نطاق العمل، ما يحتِّم علينا وضع خطط واستراتيجيات جديدة لمعالجة مشكلة البطالة فيها عن طريق وضع خطط تنموية متكاملة يتم تنفيذها بشكلٍ جماعي، والمُضيّ قُدُماً في بناء نهضة تنموية شاملة في سورية من أجل تحديد المتغيِّرات ذات التأثير المهم والكبير، ويساعد تحديد تلك المتغيِّرات في صياغة سياسات وبرامج حكومية أكثر فعالية في تخفيض معدَّلات ومستويات البطالة في سورية.

متغيِّرات الدراسة: تمَّ تحديد متغيِّرات الدراسة التابعة والمستقلة على النحو التالي:

1-المتغيِّر التابع: معدَّل البطالة في سورية خلال الفترة 2011-2018.

2- المتغيِّرات المستقلة: وتتمثل في بعض المعدلات الاقتصادية والاجتماعية وهي معدلات: (النُّمو السكاني- النُّمو الاقتصادي- نمو الاستثمارات).

فرضيات الدراسة: تمَّ صِياغة فرضيات الدراسة على النحو التالي:

الفرضية الرئيسة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيِّرات الاقتصادية والديموغرافية ومعدَّل البطالة في سورية خلال الفترة 2011-2018-. **وينبثق عن هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:**

- **الفرضية الفرعية الأولى:** لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدَّل النُّمو السكاني، ومعدَّل البطالة في سورية خلال الفترة 2011-2018.

- **الفرضية الفرعية الثانية:** لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدَّل النُّمو الاقتصادي، ومعدَّل البطالة في سورية خلال الفترة 2011-2018.

- **الفرضية الفرعية الثالثة:** لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدَّل النمو الاستثماري، ومعدَّل البطالة في سورية خلال الفترة 2011-2018.

حدود الدراسة:

1- الحدود المكانية: سكان الجمهورية العربية السورية خلال الفترة 2011 -2018.

2- الحدود الزمانية: الفترة المُمتدة من عام 2011 إلى عام 2018.

منهجية البحث:

تمَّ إتباع المنهج الوصفي التحليلي لإعطاء صُورة واضحة عن البطالة، عبر تحليل البيانات الصَّادرة عن المكتب المركزي للإحصاء، كما تمَّ استخدام منهج التحليل الإحصائي لمعرفة أثر المتغيِّرات الاقتصادية والديموغرافية في معدَّل البطالة، ومعرفة علاقة الارتباط بين هذه المتغيِّرات ومعدَّل البطالة.

مصطلحات الدراسة والمفاهيم الإجرائية

هناك عدة مفاهيم للبطالة نذكر منها:

- **البطالة:** التعطل (التوقف) -الجبري أو الاختياري في بعض الأحيان - لجزء من القوة العاملة عن العمل في مجتمع ما، على الرغم من قدرة القوة العاملة، ورغبتها في العمل والإنتاج (الوزني، والرفاعي،2006).

وتعرف الباحثة البطالة بأنَّها: ظاهرة اقتصادية اجتماعية تتمثل في حالة وجود أشخاص راغبين في العمل وقادرين عليه ويبحثون عنه لكنهم لا يجدوه.

- **معدَّل البطالة:** ويعرف على أنَّه عدد الأفراد العاطلين عن العمل مقسوماً على إجمالي القوى العاملة مضروباً بمائة، (معدَّل البطالة = عدد الأفراد العاطلين عن العمل/ إجمالي القوى العاملة × 100).

النتائج والمناقشة:

تعد مُشكلة البطالة من أهم الظَّواهر الاجتماعية الَّتي تُعاني منها دول العالم الثالث، بشكلٍ عام، ودول الوطن العربي بشكلٍ خاص، وسورية كغيرها من الدول واجهت وما تزال تواجه هذه الظَّاهرة بشكلٍ كبير، حيث شهدت معدَّلاتها تزايداً ملحوظاً خلال الفترة 2011-2018، وأدى ظهورها إلى وجود خلل في النشاط الاقتصادي، وتعد معدَّلاتها مؤشراً اقتصادياً في التعرف على أحوال الاقتصاد الوطني، وتمتد تأثيراتها السلبية لتشمل التوازن الاجتماعي والسياسي للمجتمع، وهي بهذا المعنى تعد مُشكلة معقدة ومتعدِّدة الجوانب. وتبرز خطورة مشكلة البطالة في الدول النامية بصورةٍ خاصَّة، بسبب تفاقمها بشكلٍ مضطرد، وبصورةٍ مستمرة مع وجود فجوة تتسع باستمرار بين عرض العمل والطلب المستمر عليه نتيجة عدم ملاحقة الزيادات في فرص العمل للزيادة المستمرة في سوق العمل، إذ كان يمكن أن يكون العاطلون عن العمل بمثابة جيش احتياطي لرفد القطاعات المُحدثة في الاقتصاد الوطني، عندما تبدأ مرحلة النهوض الاقتصادي.

أولاً- مفهوم البطالة: استحوذ موضوع البطالة على اهتمام الباحثين الاجتماعيين والاقتصاديين بوصفه موضوعاً يفرض نفسه بشكلٍ دائم ومُلح على الساحة الدولية، لذا لا تكاد تصدر دورية علمية متخصِّصة ذات علاقة بعلم الاقتصاد والاجتماع إلاَّ وتتعرض لموضوع البطالة بالتحليل والنقاش.

ويمكن النظر إلى البطالة على أنَّها: حالة توقف فرد أو مجموعة من الأفراد لا إرادياً عن العمل رغم رغبتهم بالعمل وسعيهم للحصول على عمل في ظل ظروف سوق العمل السائدة (حيدر،2018).

في حين نجد بأنَّ هناك من عرّف البطالة بأنَّها :الحالة الَّتي لا يستخدم المجتمع فيها قوة العمل فيه استخداماً كاملاً أو أمثلاً، ومن ثمَّ يكون الناتج الفعلي في هذا المجتمع أقل من الناتج المتوقع، مما يؤدِّي إلى تدني مستوى رفاهية أفراد المجتمع عمَّا كان من المفترض الوصول إليه (حلمي،2008).

ثانياً- أهمية التعرف على مشكلة البطالة: إنَّ أهمية دراسة وتحليل مشكلة البطالة يرجع إلى كون رأس المال البشري هو أساس عملية التنمية، بالإضافة إلى الخطر الناجم عن التزايد المستمر في أعداد العاطلين عن العمل، وما يمثله من مضاعفات في النتائج الاجتماعية والسياسية الَّتي ترافق حالة التعطّل عن العمل، كما أنَّ انعدام الدخل الَّذي يعتبر مرادفاً للبطالة يؤدِّي إلى انخفاض مستوى المعيشة وزيادة عدد الفقراء الَّذين يعيشون تحت خط الفقر، ومن هنا تكتسب دراسة مشكلة البطالة أهميتها من الاعتبارات التالية: (الأسطل،2014).

1- يتميَّز عنصر العمل عن بقية عناصر الإنتاج بأنَّه يمثل وسيلة وغاية الإنتاج، وعليه فالبطالة تمثل إهدار لموارد المجتمع، ومؤشِّراً لفشل النظام الاقتصادي في إشباع حاجات سكانه، و تحقيق رفاهية الفرد.

2- أنَّ الإنتاجية المادية للآلات، وعمرها الإنتاجي لا يتناقصان إذا تُركت عاطلة، على عكس رأس المال البشري الَّذي تتدهور إنتاجيته، ويقل عمره الإنتاجي مع تركه عاطلاً.

3- أنَّ القضاء على البطالة من خلال خلق فرص العمل، وزيادة الأجور من أكثر الآليات والوسائل نجاعةً لإعادة توزيع الدخول بين أفراد المجتمع.

ثالثاً- قياس معدَّل البطالة

يعد معدَّل البطالة أحد المؤشِّرات الاقتصادية الكلية ذات الدلالة البالغة في رسم السياسات الاقتصادية، وتقييم فعاليتها، ولا يمكن علاج مشكلة البطالة ما لم يكن هناك تصوُّر حقيقي لها، حيث تقوم الدول خاصَّةً المتقدمة بحساب معدَّلات البطالة بصفةٍ دورية ومنتظمة، كأنْ تكون شهرية أو فصلية أو سنوية، وذلك بإتباع أسلوب العيِّنات، وليس الإحصاء العام، نظراً لما يتطلَّبه ذلك من وقت طويل وتكاليف باهظة (عقون،2010).

وعادةً ما يقاس معدَّل البطالة من قبل الجهات الرسمية، كنسبة عدد العاطلين عن العمل إلى القوة العاملة بالمجتمع عند نقطة زمنية معينة، وذلك باستخدام الصِّيغة التالية: (Gregory,2006).

$$\text{معدَّل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{إجمالي القوى العاملة}} \times 100$$

رابعاً- أسباب البطالة في سورية: تنشأ البطالة في المجتمع عادةً متأثرة بعوامل كثيرة، منها ما هو اقتصادي أو اجتماعي أو سياسي أو تقاني أو سكاني أو إداري، ويمكن حصر أسباب البطالة من خلال:

1- انخفاض معدَّلات النُّمو الاقتصادي وتذبذبها الحاد، وضعف القوة الامتصاصية للعمالة في قطاعات النُّمو، وعدم عدالة توزيع الفرص وسوء توزيع الثروات والدخول.

2- الزيادة السكانية، حيث أن زيادة عدد السكان سنوياً يسبب ضغطاً على موارد الدول، ومن ثمَّ فقد لا تتناسب فرص العمل المتاحة مع تلك الأعداد المتزايدة.

3- عجز سوق العمل عن استيعاب الخريجين، فأعداد الخريجين من الجامعات والمعاهد التعليمية المختلفة تتزايد سنوياً، ومع ذلك يعجز سوق العمل عن استيعابهم.

4- الاتجاه نحو تقليص الوظائف الحكومية، نتيجة تطبيق برامج الخصخصة والإصلاح الاقتصادي.

5- انتشار ظاهرة الفساد الإداري ، والواسطة، والمحسوبية، في تشغيل الباحثين عن العمل.

6- عدم تمكُّن الدول من خلق فرص عمل كافية تتوافق مع الأعداد المتزايدة من الداخلين إلى سوق العمل بسبب الإنتاج وانخفاض معدَّلات الاستثمار نسبياً. (الأسطل،2014)

خامساً– الآثار الناجمة عن البطالة: إنَّ من أهم الآثار الناتجة عن البطالة ما يلي: (خلف، 2007).

1– الآثار الاقتصادية للبطالة: تثير البطالة العديد من المُشكلات الَّتي ترتبط بها، وتنجم عنها، ومنها التأثير على الأجور بالانخفاض، لأنَّ البطالة تمثل عرض للعمل يفوق الطلب عليه، وبالتالي تدني مستويات المعيشة بسبب انخفاض الأجور، كما أنَّ ارتفاع عبء الإعالة بارتفاع معدَّل البطالة، يؤدِّي إلى خفض مستويات المعيشة وبالتالي انخفاض القدرة الإنتاجية، ومن ثمَّ انخفاض الإنتاج. كما تؤدِّي البطالة إلى تآكل قيمة رأس المال البشري، فالخبرات والمهارات العلمية المتراكمة الَّتي يكتسبها الإنسان خلال عمله تعتبر في حدِّ ذاتها أصلاً قيماً، وذات قيمة إنتاجية عالية، إلا أنَّ تعطل الإنسان وتوقفه عن العمل، ولفترات طويلة تؤدِّي إلى تأكلها وإصابتها بالاضمحلال، حتَّى لو عاد إلى العمل لاحقاً، فإنَّه سيصبح أقل إنتاجية وعطاء (عقون، 2010).

2– الآثار الاجتماعية للبطالة: إنَّ من أخطر الآثار الاجتماعية المترتبة على البطالة، هو عدم الاستقرار الاجتماعي للمجتمع، وشعور العاطلين عن العمل بالتهميش والإقصاء عن الحياة العامة، واهتزاز العديد من القيم المتعلِّقة بأهمية التعليم والجدية والانتماء، وتدهور مستويات المعيشة، وانتشار سلوكيات اجتماعية سلبية تحدث خللاً في البناء المجتمعي، وتدهور واهتزاز القيم في المجتمع، وارتفاع معدَّلات الجريمة والعنف وزيادة الفقر، والشعور بعدم الانتماء، والتفكك الأسري، والهجرة (فرج،2008).

3– الآثار السياسية: تعمل البطالة علي إضعاف الولاء والانتماء للوطن، ما يوفِّر المناخ المواتي لانتشار التطرف والانحراف، وحالة من الإرباك السياسي في المجتمع، وقد لا يقف الأمر عند هذا الحد، فتزايد الفقر والبطالة يعمقان تبعية الدول الفقيرة للدول الغنية، ومن ثمَّ فقدانها استقلالها السياسي، لأنَّ العديد من الدول الَّتي تلجأ إلي معالجة مشاكلها الداخلية من خلال معاهدات واتفاقيات خارجية، بهدف الحصول على الدعم والمساعدات المالية ووجود شروط تجعل الدول الفقيرة في تبعية مطلقة للدول المانحة (عبد الحق،2005).

سادساً– أنواع البطالة: تمَّ تصنيف أنواع عديدة من البطالة وإدخالها ضمن تعريفات البطالة، كالتالي:

1– البطالة الاحتكاكية: تعني وجود أفراد في حالة بحث عن عمل دون أنْ يجدوا العمل المناسب لهم، ويطلق على البطالة الاحتكاكية البطالة الانتقالية، لأنَّها تحدث بسبب التنقلات المستمرة للعاملين بين المناطق، والمهن المختلفة الناتجة عن تغيُّرات في الاقتصاد الوطني، وهي عادة ما تحدث بسبب نقص المعلومات لدى الباحثين عن العمل، وأيضاً لدى أصحاب العمل.

2– البطالة الهيكلية: وتعرف بأنَّها ذلك النوع من البطالة الَّذي يشير إلى التعطل الَّذي يصيب جانباً من قوى العمل بسبب تغيُّرات هيكلية تحدث في الاقتصاد الوطني، وتؤدِّي إلى إيجاد حالة من عدم التوافق بين فرص العمل المتاحة، والباحثين عن العمل، بسبب دخول نظم تكنولوجية حديثة، أو إنتاج سلع جديدة، أو تغيُّر في هيكل الطلب على المنتجات كنتيجة للتغيُّر الدائم في العادات الاستهلاكية (زكي،1998).

3– البطالة الدورية: تحدث عندما ينتقل الاقتصاد من حالة الانتعاش والازدهار إلى حالة الانكماش والركود، ومن ثمَّ عجز الاقتصاد الكلي عن توفير العمل لكل من يبحث عنه ويرغب فيه، لأنَّ الطلب على العمل مشتق من الطلب على السلع والخدمات. ويتطلَّب القضاء على هذا النوع من البطالة إتباع سياسات اقتصادية توسعية متمثلة في السياسات المالية والنقدية الهادفة لزيادة الطلب الكلي، وتشجيع الاستثمار والصَّادرات وخفض الواردات، وزيادة الاستهلاك، والضرائب (عقون،2010).

4- البطالة السافرة: تعرف أيضاً بالبطالة الظَّاهرة أو المسجَّلة، ويقصد بها حالة التعطل الكلي الظَّاهر الَّذي يعاني منها جزء من قوة العمل المتاحة، أي وجود عدد من الأفراد القادرين على العمل، والراغبين فيه والباحثين عنه، عند مستوى الأجر السائد دون جدوى (فرج،2008).

5- البطالة المقنعة: وتعني ارتفاع عدد العاملين فعلياً عن احتياجات العمل بحيث يكون هناك أفراد لا يعملون فعلياً بصورةٍ شبه كاملة، مع أنَّهم عاملون، ويتقاضون أجوراً من الناحية الرسمية. وتنتشر هذه الظاهرة خاصَّةً عندما تكون الدولة ملتزمة بتعيين خريجي النظام التعليمي، وتكون عاجزة في الواقع عن خلق فرص عمل حقيقية لهم، فتلجأ إلى تكديسهم في الإدارات التابعة للجهاز الحكومي، وفي هذه الحالة تكون أجور العاملين في القطاع الحكومي منخفضة ما يؤدِّي للبحث عن عمل آخر (فرج،2008).

سابعاً- المتغيّرات الاقتصادية المؤثِّرة في معدَّلات البطالة: هناك العديد من المتغيِّرات المؤثرة في ظاهرة البطالة سواءً كانت اقتصادية أو اجتماعية أم ديموغرافية، مثل السياسات الاقتصادية الجديدة، وسوء توزيع الثروات والدخول، وعدم الربط بين مخرجات التعليم وسوق العمل، والهجرة من الريف إلى المدينة، وانخفاض الإنتاجية، وتفشي ظاهرة الفساد في أجهزة الدولة ومؤسَّساتها، وتجدر الإشارة إلى أنَّنا سنتناول في دراستنا المتغيِّرات الأكثر أهمية، والَّتي يمكن تلخيصها بما يلي:

1- معدَّل النُّمو الاقتصادي (معدَّل نمو الناتج المحلي الحقيقي): إن العلاقة بين معدَّل النُّمو الاقتصادي (الناتج المحلي الإجمالي)، ومعدَّل البطالة الاقتصادي قوية جداً، ويكمن جوهر هذه العلاقة بحسب هذا الاقتصادي في أنَّه عندما يتراجع الناتج المحلي الإجمالي الفعلي بمقدار (2%)، بالمقارنة مع الناتج المحلي الإجمالي المتوقع في ظل التشغيل الكامل للموارد، فإنَّ معدَّل البطالة يزداد (1%) (سليمان،2009).

وهكذا تبدو العلاقة وطيدة وطردية بين الناتج المحلي ومعدَّل البطالة، ويكمن سر ذلك في أنَّ الناتج يعبِّر عن النتيجة النهائية لعمل كل القطاعات الاقتصادية بجانبيها الخدمي والإنتاجي خلال سنة واحدة، ويعبِّر من جهة أخرى عن المجموع التراكمي لكل من (الاستهلاك والاستثمار والمشتريات الحكومية وصافي التعامل مع العالم الخارجي أي الفارق بين الصَّادرات والمستوردات).

العلاقة بين البطالة والنُّمو الاقتصادي: كل زيادة في معدَّلات النُّمو الاقتصادي يفترض بها أنْ تؤدِّي إلى انخفاض في معدَّلات البطالة، إلا أنَّه يجب التفريق بين النُّمو الاقتصادي المعتمد على عنصر العمل، ، حيث تؤدِّي الزيادة في معدَّلات النُّمو الاقتصادي في هذه الحالة إلى تخفيض معدَّلات البطالة، بينما تؤدِّي الزيادة في معدَّلات النُّمو الاقتصادي المعتمدة على عنصر التكنولوجيا إلى زيادة معدَّلات البطالة، حيث يؤدِّي استخدام التكنولوجيا إلى الاستغناء عن بعض العمال من أجل تخفيض تكاليف الإنتاج المرتبطة بالأجور.

2- معدَّل النُّمو السكاني: إنَّ النُّمو السكاني في أي مجتمع هو حصيلة عوامل ديموغرافية ثلاثة هي (الولادات، والوفيات، والهجرة)، ويعد الفرق بين الولادات والوفيات العامل الأهم المؤثر في النُّمو السكاني في البلدان المتقدمة والنامية على حدٍ سواء، وإنَّ زيادة معدَّل النُّمو السكاني، وبالتالي زيادة عدد الأفراد في قوة العمل يؤدِّي إلى ازدياد عرض العمل، وهذا ينعكس على معدَّلات البطالة بالزيادة، لأنَّ قوة عرض العمل لا تستطيع مجاراة الطلب المتزايد من قوة العمل، أي إنَّ العلاقة المتوقعة بين معدَّل البطالة ومعدَّل النُّمو السكاني هي علاقة طرية (أحمد،2008).

3- معدَّل نمو الاستثمارات: إنَّ عملية تجديد وتطوير الطاقة الإنتاجية وزيادة النُّمو الاقتصادي وتشغيل القوة العاملة، وتطوير مؤشِّرات التنمية بكافة أشكالها تتطلَّب توظيفات مالية كبيرة، واستثمارات في كافة المجالات والقطاعات، وسورية كغيرها من الدول تعاني من محدودية التراكم الرأسمالي وخاصَّةً خلال الفترة الَّتي تمر بها منذ عام 2011، الأمر الَّذي

يضعها أمام تحديات كبيرة قد تنعكس سلباً على باقي المجالات. ويلعب نمو الاستثمارات دوراً حيوياً في الاقتصاد، نظراً لما يقدمه من خدمات للاقتصاد الوطني، من خلال مساهمته في توليد فرص عمل، وبالتالي تخفيض معدَّلات البطالة والتراكم الرأسمالي.

وهو عبارة عن إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت، والَّذي يعرف بقيمة حيازة مؤسَّسة أو قطاع ما من أصول جديدة أو مستعملة مخصوماً منه تكاليف تجديد وصيانة المستعملة، أو قيمة ما يقتنيه المنتجون مطروحاً منه ما يتصرفون به من السلع الرأسمالية الجديدة والمستعملة. **ويقصد بالاستثمار:** توظيف الأموال الحالية في سبيل الحصول علي أموال مستقبلية ويرتبط هذا التعريف ببعدين أساسيين، هما الزمن والخطر، حيث يأخذ التوظيف مكانه في الحاضر وهو مؤكَّد، أمَّا العائد فيأتي في المستقبل، وهو في العادة غير مؤكد (الحناوي،1997).

كما يؤدِّي انخفاض مستوى صافي الاستثمار إلى إضافة أقل لرأس المال، ومن ثمَّ تناقص نمو القدرة الإنتاجية، وبمرور الوقت يفقد العاطلون عن العمل دورياً ما لديهم من مهارات، كما يفتقرون إلى وجود دافع أو حافز كاف، ما يترتب على ذلك الإضرار بقدراتهم الإنتاجية (شيخ العيد، وبهدي،2012).

وهنا لابدَّ من التفريق بين الاستثمار المباشر، والاستثمار غير المباشر، حيث يشير **الأول** إلي تملّك المستثمر الخارجي لجزء من أو كل المشروع، أمَّا في حالة **الاستثمار غير المباشر**، فلا يكون المستثمر الخارجي مالك لكل أو جزء من المشروع، وفي بعض هذه الاستثمارات، لا يتحكم المستثمر الخارجي جزئياً، أو كلياً في إدارة المشروع (أبو قحف،1998).

العلاقة بين الاستثمار ومعدَّل البطالة: ترجع مشكلة البطالة في أحد أسبابها إلى قصور الاستثمار كماً ونوعاً عن المساهمة الفعَّالة في تحقيق مستويات عالية من التشغيل، إضافةً إلى قصور الطلب الكلي ، وتشير تجارب العديد من الدول النامية إلى أنَّ معدَّل البطالة يتجه للانخفاض كلَّما كانت أنماط الاستثمار تتحيّز إلى التصدير، والى استخدام فنون إنتاجية كثيفة في العمل، وإقامة مشروعات صغيرة الحجم (فوزي،2002).

الدراسة القياسية التحليلية:

- المنهج القياسي والأساليب الإحصائية المستخدمة

تمَّ استخدام المنهج الوصفي لوصف متغيّرات الدراسة، كما تمَّ استخدام المنهج التحليل الإحصائي لمعرفة أثر المتغيّرات الاقتصادية في معدَّل البطالة، ومعرفة علاقة الارتباط بين المتغيّرات الاقتصادية ومعدَّل البطالة، بما يتناسب وأهداف الدراسة واختبار الفرضيات، باستخدام الأدوات والأساليب الإحصائية المناسبة. وتمثلت هذه الأساليب بمعاملات الارتباط، ومعاملات الانحدار.

أولاً- تطوَّر معدَّلات البطالة في سورية خلال الفترة (2011-2018)

أدَّت الأحداث والاضطرابات الَّتي طرأت على الاقتصاد في سورية خلال الفترة (2011-2018) إلى تزايد مشكلة البطالة وتذبذب معدلاتها خلال فترة الدراسة، ونبيّن في الجدول التالي التطوُّرات الَّتي طرأت على معدَّلات البطالة في سورية خلال الفترة (2011-2018)، حسب أحدث البيانات الرسمية الصَّادرة عن المكتب المركزي للإحصاء في سورية.

الجدول رقم (1) تطوُّر معدَّلات البطالة في سورية خلال الفترة (2011-2018)

العام	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	المعدل المتوسط السنوي
معدل البطالة%	14.9	34.9	43	38	48.4	42	50	38.1	38.66

المصدر: إعداد الباحثة بالاستناد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء.

ومن خلال المعدَّلات الواردة في الجدول نلاحظ عدم الاستقرار في تطوّر معدَّلات البطالة وذلك بسبب حدوث الاضطرابات الحاصلة في سورية خلال فترة الدراسة، وخلال فترة الحرب بدأ المعدَّل يرتفع حيث كان 14.9% عام 2011 وأصبح 34.9.% عام 2012 ثم 43% عام 2013 وهو ما يعني تأثر الحالة المعيشية للمواطن السوري خلال فترة الدراسة، ثم أصبح 48.4% في عام 2015، أمَّا في عام 2016 فقد تراجع قليلاً ليقدر بنحو 42% ، ثمَّ عاد وانخفض إلى 38.1% عام 2018. وهذا شيء طبيعي في بلد يعاني حصاراً اقتصادياً وتدميراً للمنشآت والبنى التحتية، إضافة إلى هجرة اليد العاملة خارج القطر منذ عام 2011، وهناك كثيرون ممن فقدوا أعمالهم في القطاع الخاص نتيجة تدمير المنشآت الاقتصادية والمعامل، وهناك من أحجموا عن العمل لأسباب مختلفة، كما تزايد عدد المهاجرين وكان معظمهم من الفئة الَّتي تقع في سن العمالة. كل هذا أثر في ارتفاع معدَّلات البطالة .(المكتب المركزي للإحصاء السوري لعام 2011).

ثانياً– قياس أثر المتغيّرات الاقتصادية في معدَّل البطالة خلال الفترة (2011–2018)

1–قياس أثر معدَّل النُّمو السكاني على معدَّل البطالة: إنَّ زيادة معدَّل النُّمو السكاني، ومن ثمَّ زيادة عدد الأفراد في قوة العمل يؤدّي إلى ازدياد عرض العمل، وهذا ينعكس على معدَّلات البطالة بالزيادة، لأنَّ قوة الطلب على العمل لا تستطيع مجاراة العرض المتزايد من قوة العمل، **أي إنَّ العلاقة المتوقعة بين معدَّل البطالة ومعدَّل النُّمو السكاني هي علاقة طردية.**

– تطوّر عدد السكان في سورية خلال الفترة (2011–2018)

شهدت سورية منذ عام 2011 تغيُّرات ديموغرافية شملت الولادات والوفيات والهجرة الخارجية ما أدَّى إلى عدم الاستقرار في نمو معدَّلات السكان خلال فترة الدراسة، وهذا ما يوضحه الجدول التالي الَّذي يبيّن أعداد السكان في سورية خلال الفترة 2011–2018

الجدول رقم (2) تطوّر عدد السكان في سورية خلال الأزمة السورية خلال الفترة (2011–2018)

العام	عدد سكان سورية / بالمليون	النقصان السنوي	معدل النمو السكاني % X1	معدلات البطالة Y
2011	20.8	–	–	–
2012	20.4	0.4	−1.92	34.9
2013	19.8	0.6	−2.94	43
2014	19.2	0.6	−3.03	38
2015	18.7	0.5	−2.60	48
2016	18.4	0.3	−1.60	42
2017	18.26	0.14	−0.076	50
2018	18.28	0.14	+0.001	38.1

المصدر: من إعداد الباحثة بالاستناد إلى بيانات المكتب المركزي للإحصاء.

نلاحظ من الجدول رقم (2) عدم استقرار في معدَّل النُّمو السكاني للسكان وذلك بسبب الأحداث الَّتي مرّت بها البلاد خلال هذه الفترة، بسبب الحرب على سورية، بالإضافة إلى عمليات الهجرة خارج البلاد، ما أدَّى إلى التناقص الكبير في عدد السكان خلال فترة الدراسة، إلاَّ أنَّه ومع عودة الحياة الطبيعية نلاحظ أنَّ هناك نوعاً من الاستقرار في نسبة

عدد السكان بين عامي (2018-2017)، كما أنَّ معدَّل الزيادة السكانية على الرغم من اتجاهه نحو الانخفاض، إلاَّ أنَّه ما زال مرتفعاً قياساً بعوامل كثيرة كالمساحة الجغرافية المستغلة للسكن في سورية، ومستوى توافر فرص العمل ومستويات الدخل وغير ذلك، كما أنَّ للنُّمو السكاني آثار كبيرة على مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وقد يكون عاملاً إيجابياً في دفع عمليات التنمية والتطوُّر، وقد يكون عاملاً سلبياً معيقاً لعملية التنمية، ومن هنا فلا بدَّ من معرفة أثر النُّمو السكاني المتزايد على معدَّل البطالة في سورية خلال الفترة (2018-2011)، وهذا ما يوضحه الجدول رقم (3):

الجدول رقم (3) معامل الارتباط بين معدَّل النُّمو السكاني ومعدَّل البطالة خلال الفترة (2011-2018)

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Sig
1	.157[a]	.025	.170-	5.9687	0.737

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج التحليل الاحصائي spss20.

بما أن المتغيرات التي تم تناولها في البحث: معدل البطالة وهو المتغير التابع، ومعدلات (النمو السكاني، والنمو الاقتصادي، والنمو الاستثماري) وهي المتغيرات المستقلة وهذه المتغيرات هي متغيرات كمية، لذلك تم استخدام معامل الارتباط بيرسون.

وبالتالي نلاحظ من خلال الجدول رقم (3): إنَّ معامل الارتباط بين معدَّل البطالة ومعدَّل النُّمو السكاني بلغ (0.157= R)وهذه القيمة منخفضة جدا، وإنَّ قيمة Sig الإحصائية (0.737 =Sig)، وهذا يشير إلى أنَّ العلاقة بينهما ضعيفة جداً، وغير دالة إحصائياً، ذلك لأنَّ قيمة Sig (0.737 =Sig) أكبر من مستوى الدلالة (0.05) وقيمة الخطأ المعياري كبيرة حيث بلغت (5.9687)=Std ويعود ذلك إلى ضعف العلاقة بين المتغيرين وذلك لعدة أسباب منها عدم استقرار معدلات النمو السكاني ومعدلات البطالة في البلاد وعدم استقرار الأوضاع الاقتصادية خلال فترة الدراسة 2011-2018 ،حيث كان معدل النمو السكاني مستمر في الانخفاض مقابل ارتفاع معدلات البطالة حيث استمرت في الارتفاع من 34.9 في عام 2011 إلى 50 عام 2017 ثم انخفضت بشكل حاد إلى 38.1 في عام 2018

وبالتالي فإنَّنا نقبل **فرضية العدم الأولى الَّتي تقول:**" لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 (α=) بين معدَّل النُّمو السكاني ومعدَّل البطالة في سورية خلال الفترة 2018-2011". وكان من المتوقع وجود علاقة طردية قوية بين معدَّل النُّمو السكاني ومعدَّل البطالة، حيث أن الزيادة في حجم السكان يترتب عليه زيادة في معدَّل البطالة.

- قيمة معامل التحديد: إن معامل التحديد يعطي القوة التفسيرية (قوة التأثير) للمتغير المستقل (معدل النمو السكاني) على المتغير التابع (معدل البطالة)، وهنا قيمة معامل التحديد (0.025) منخفضة جدا وبالتالي يمكن القول أن معدل النمو السكاني (المتغير المستقل) يفسر فقط 2.5% من معدل البطالة (المتغير التابع) ذلك بسبب القيمة المنخفضة لمعامل التحديد والتي تكاد لا تذكر، أي أن هناك متغيرات أخرى تؤثر في معدل البطالة.

وتكون معاملات الانحدار كما في الجدول التالي :

جدول (4) جدول معاملات الانحدار بين معدل البطالة و معدل النمو السكاني

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	43.183	4.023		10.733	.000
	معدل النمو السكاني	.681	1.917	.157	.355	.737

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج التحليل الاحصائي spss20.

وبالتالي يكون النموذج المعبر عن العلاقة بين معدل البطالة y ومعدل النمو السكاني X1 بالشكل التالي :

$$Y= 43.183 + 0.681\ X_1$$

يمكننا استنتاج تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع من خلال قيمة الثابت المرافقة له حيث انه كلما كبرت قيمة الثابت كلما ازداد التأثير على المتغير التابع ، ويكون هذا التأثير ايجابيا عندما تكون إشارة الثابت موجبة وسلبيا عندما تكون إشارة الثابت سالبة، ومن معادلتنا الأخيرة نستنتج أن المتغير المستقل (معدل النمو السكاني) له تأثير ايجابي على المتغير التابع (معدل البطالة).

2- **قياس أثر معدَّل النُّمو الاقتصادي في معدَّل البطالة:**

لقد كانت سورية من البلدان ذات النمو المطرد، لكن خلال سنوات الحرب تذبذب الناتج المحلي الاجمالي مما أدى إلى تذبذب معدل النمو الاقتصادي وهذا شيء طبيعي في بلد يعاني حصاراً اقتصادياً وتدميرا للبنى التحتية وهجرة الأيدي العاملة، وفيما يلي جدول يبين الناتج المحلي الاجمالي، ومعدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة 2011-2018

الجدول رقم (5) الناتج المحلي الإجمالي ، ومعدل النُّمو الاقتصادي، ومعدَّل البطالة في سورية خلال الفترة 2011-2018

السنة	الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق بالأسعار الجارية امليار ل.س	معدل النمو الاقتصادي% X2	معدَّل البطالة % y
2011	3252.7	-	14.9
2012	3024.4	-7.01	34.9
2013	2937.5	-2.87	43
2014	3562.6	21.28	38
2015	4524.9	27.01	48.4
2016	5696.9	25.9	42
2017	6686.9	17.37	50
2018	7596.7	13.6	38.1

المصدر: من إعداد الباحثة بالاستناد إلى بيانات المكتب المركزي للإحصاء.

من خلال الجدول السابق رقم (5) نلاحظ أنَّ الناتج المحلي الإجمالي بدأ بالانكماش والتراجع من عام 2011 إلى عام 2013 ثم ارتفع في بداية 2014 واستمر بالارتفاع حتى عام 2018 ، وذلك جرَّاء تكيف الاقتصاد السوري مع الأزمة وإيجاده للحلول البديلة للعقبات والمشكلات التي تعترضه لإعادة النشاط للقطاعات الاقتصادية، خاصة في المناطق التي عاد الاستقرار إليها.

كما نلاحظ من الجدول السابق أنَّ معدل النمو الاقتصادي متراجع في بداية الفترة المدروسة حيث كان (-7.01) عام 2012 ورافقه ارتفاع في معدل البطالة ، ثم تقلص التراجع في عام 2013 إلى أن أصبح (-2.87) ونلاحظ ارتفاع في معدل البطالة أيضا، أما في عام 2014 ارتفع معدل النمو الاقتصادي إلى (21.28) وذلك طبيعي حيث ارتفع الناتج المحلي الاجمالي في عام 2014 إلى (3562.6) مليار ل.س بعد أن كان 2937.5 مليار ل.س في عام 2013، حيث رافق هذا الارتفاع انخفاض في معدل البطالة بين عامي 2013 و2014 ، واستمر معدل النمو الاقتصادي بالارتفاع حتى وصل إلى 27.01% عام 2015 ، ثم بدأ بالتراجع عام 2016 حيث كان 25.9% واستمر

بالتراجع حتى عام 2018 حيث وصل إلى 13.6% ، لكن نلاحظ تذبذب في معدلات البطالة بين الارتفاع والانخفاض وذلك بسبب الظروف غير الطبيعية التي تمر بها البلاد.

والجدول التالي يُظهر العلاقة بين معدل النمو الاقتصادي ومعدلات البطالة خلال الفترة 2011-2018:

الجدول رقم (6) معامل الارتباط بين معدَّل النُّمو الاقتصادي ومعدَّل البطالة خلال الفترة (2011-2018)

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Sig
1	.468[a]	.219	.063	5.341027	0.29

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج التحليل الاحصائي spss20.

من خلال الجدول رقم (6) نلاحظ: إنَّ معامل الارتباط بين معدَّل البطالة ومعدَّل النُّمو الاقتصادي بلغ (R=0.468) وإنَّ قيمة Sig الإحصائية (Sig= 0.29)، وهذا يشير إلى أنَّ العلاقة بينهما متوسطة القوة، وغير دالة إحصائياً. لأنَّ قيمة Sig (Sig= 0.29) أكبر من مستوى الدلالة (0.05) وقيمة الخطأ المعياري كبيرة حيث بلغت (5.34102) وذلك بسبب التذبذب في المعدلات السابقة.

وبالتالي فإننا نقبل **فرضية العدم الثانية الَّتي تقول:** لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α= 0.05) بين معدَّل النُّمو الاقتصادي، ومعدَّل البطالة. وكان من المتوقع وجود علاقة عكسية بين معدَّل النُّمو الاقتصادي من جهة ومعدَّل البطالة من جهة ثانية وذلك لأن الظروف غير طبيعية خلال فترة الدراسة.

-قيمة معامل التحديد: وهنا قيمة معامل التحديد (0.219) منخفضة وبالتالي يمكن القول أن معدل النمو الاقتصادي (المتغير المستقل) يفسر 21.9% من معدل البطالة (المتغير التابع) وهي تفسر نسبة التباين في المتغير التابع ،وأن هناك متغيرات أخرى تؤثر عليه بشكل أكبر.

وتكون معاملات الانحدار كما في الجدول التالي :

جدول (7) جدول معاملات تحليل الانحدار بين معدل البطالة ومعدل النمو الاقتصادي

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	39.405	2.980		13.225	.000
	معدل النمو الاقتصادي	.191	.161	.468	1.184	.290

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج التحليل الاحصائي spss20.

وبالتالي يكون النموذج المعبر عن العلاقة بين (المتغير التابع) معدل البطالة y و(المتغير المستقل) معدل النمو الاقتصادي X2 بالشكل التالي :

$$Y=39.405+0.191\ X_2$$

نستنتج أن معدل النمو الاقتصادي له تأثير ايجابي على المتغير التابع معدل البطالة.

2-2- قياس أثر معدَّل نمو الاستثمارات في معدَّل البطالة

كلَّما زاد الاستثمار في المجتمع ارتفع معدَّل نموه، وهذا سيؤدِّي إلى ارتفاع الطلب على العمل وخلق فرص عمل جديدة، ومن ثمَّ الحد من مشكلة البطالة ومعدَّل نموها، ويمكن القول بأنَّ العلاقة المتوقعة بين حجم البطالة ومعدَّل نموها من جهة وحجم الاستثمارات المنفذة ومعدَّل نموها من جهة ثانية هي علاقة عكسية.

-إن التراجع المستمر في حجم الاستثمارات الكلية يؤثر على معدل النمو الاقتصادي في سورية، كما سيؤثر على النمو المتوقع في الفترة المقبلة، بسبب الأهمية الكبيرة للاستثمار المادي في تحقيق معدلات نمو اقتصادي في سورية.

والجدول التالي يبين معدلات الاستثمار بالأسعار الثابتة خلال الفترة 2011-2018.

الجدول رقم (8) يبين معدلات الاستثمار بالأسعار الثابتة خلال عامي 2011-2018.

السنة	الاستثمارات الكلية بالأسعار الثابتة\ مليون ل.س	معدل نمو الاستثمارات% X3	معدَّل البطالة % y
2011	603107.4	-	14.9
2012	566921	-5.9	34.9
2013	510228.9	-10	43
2014	449001.4	-12	38
2015	404101.3	-9.9	48.4
2016	408725	1.14	42
2017	451605	10.49	50
2018	579911	28.41	38.1

المصدر: من إعداد الباحثة بالاستناد إلى بيانات ونشرات المكتب المركزي للإحصاء.

نلاحظ من الجدول رقم (8) انخفاض في الاستثمارات منذ عام 2011 إلى عام 2015 وذلك بسبب الاضطرابات التي مرت بها سورية في هذه الفترة، ثم عاودت بالارتفاع عام 2016 وحتى عام 2018 .

وكذلك بالنسبة لمعدل النمو الاستثماري فقد بقي متراجعا حتى عام 2015 ثم ارتفع منذ عام 2016 حيث كان 1.14% واستمر بالارتفاع إلى 28.41% عام 2018 وهذا شيء طبيعي بسبب عودة الاستقرار إلى أغلب المناطق وازدياد عدد المشاريع الاستثمارية داخل سورية وفتح مجالات وفرص عمل جديدة وهذا رافقه انخفاض في معدلات البطالة عام 2018.

والجدول التالي يبيّن تأثير معدَّل النمو الاستثماري في سورية خلال الفترة (2011-2018)، في معدَّل البطالة:

الجدول رقم (9) معامل الارتباط بين معدَّل النُّمو الاستثماري ومعدَّل البطالة خلال الفترة (2011-2018)

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Sig
1	.013[a]	.000169	-.200-	6.042987	0.978

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج التحليل الاحصائي spss20.

من خلال الجدول السابق رقم (9) نلاحظ: إنَّ معامل الارتباط (0.013) وهو ارتباط ضعيف جدا بين معدَّل البطالة ومعدَّل نمو الاستثمارات. كما إنَّ قيمة .Sig (0.978) وهي أكبر من مستوى الدلالة (0.05)، وقيمة الخطأ المعياري كبيرة حيث بلغت (6.04298)، فالعلاقة بين نمو الاستثمار ومعدَّل البطالة غير دالة إحصائياً.

ويمكننا القول: إنَّ قيمة .Sig (0.978)، وهي أكبر من مستوى الدلالة (0.05)، وبالتالي لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدَّل النمو الاستثماري ومعدَّل البطالة خلال فترة الدراسة. وبالتالي فإننا نقبل **فرضية العدم الثالثة الَّتي تقول:** لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α= 0.05) بين معدَّل النمو الاستثماري ومعدَّل البطالة.

–وهنا قيمة معامل التحديد (0.000169)تكاد تكون معدومة أي أن معدل النمو الاقتصادي يفسر فقط 0.0169% من معدل البطالة وبالتالي لايمكن القول أن معدل النمو الاستثماري (المتغير المستقل) يؤثر على معدل البطالة (المتغير التابع).

وتكون معاملات الانحدار كما في الجدول التالي :

جدول (10) جدول معاملات الانحدار بين معدل البطالة و معدل النمو الاستثماري

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	42.002	2.285		18.384	.000
	معدل النمو الاستثماري	-.005-	.168	-.013-	-.029-	.978

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج التحليل الاحصائي spss20.

وبالتالي يكون النموذج المعبر عن العلاقة بين معدل البطالة y ومعدل النمو الاستثماري X3 بالشكل التالي :

$$Y=42.002 - 0.005\ X_3$$

نستنتج أن المتغير المستقل (معدل النمو الاستثماري) له تأثير سلبي على المتغير التابع (معدل البطالة).

ثالثاً– قياس أثر جميع المتغيِّرات الاقتصادية في معدَّل البطالة

مما سبق يمكن تلخيص النتائج في الجدول التالي:

جدول(11) معدل النمو السكاني، والاقتصادي، والاستثماري، ومعدل البطالة خلال الفترة 2011–2018

العام	معدل النمو السكاني X1 %	معدل النمو الاقتصادي% X2	معدل نمو الاستثمارات% X3	معدلات البطالة Y
2011	–	–	–	14.9
2012	−1.92	−7.01	−5.9	34.9
2013	−2.94	−2.87	−10	43
2014	−3.03	21.28	−12	38
2015	−2.60	27.01	−9.9	48
2016	−1.60	25.9	1.14	42
2017	−0.076	17.37	10.49	50
2018	+0.001	13.6	28.41	38.1

المصدر: من إعداد الباحثة.

نلاحظ أنَّ العلاقة بين كل من المتغيّرات الاقتصادية السابقة (معدَّل النُّمو السكاني، معدَّل النُّمو الاقتصادي، معدَّل النّمو الاستثماري)، ومعدَّل البطالة، كانت جميعها غير معنوية وغير دالة إحصائياً وكانت كل النتائج منافية لطبيعة العلاقة والارتباط بين هذه المتغيرات وذلك بسبب الظروف غير الطبيعية والاضطرابات التي حدثت خلال فترة الدراسة.
وبعد التعرف على تأثير كل متغيّر مستقل على حدة في معدّل البطالة، نحاول دراسة واختبار تأثير هذه المتغيّرات مجتمعة في معدّل البطالة.
والجدول التالي يبين لنا معاملات الانحدار بين المتغيرات الثلاثة ومعدل البطالة:

الجدول رقم (12) معاملات الانحدار بين المتغيّرات الاقتصادية ومعدَّل البطالة خلال الفترة (2011-2018)

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	48.738	9.725		5.011	.015
	معدل النمو السكاني	5.276	5.157	1.216	1.023	.382
	معدل النمو الاقتصادي	.189	.179	.464	1.054	.369
	معدل النمو الاستثماري	-.446-	.446	-1.188-	-1.000-	.391

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج التحليل الاحصائي spss20.

من نتائج الجدول السابق نجد أن معادلة الانحدار المتعدد كما يلي:

$$Y=48.738 +5.276\ X_1+0.189\ X_2- 0.446\ X_3$$

النتائج و المناقشة:

1- لا يوجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية، بين معدَّل النُّمو السكاني ومعدَّل البطالة خلال فترة الدراسة 2011-2018

2- لا يوجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية، بين معدَّل النُّمو الاقتصادي ومعدَّل البطالة خلال فترة الدراسة 2011-2018

3- لا يوجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية، بين معدَّل النمو الاستثماري ومعدَّل البطالة خلال فترة الدراسة 2011-2018

4- -كل النتائج التي توصلنا إليها في متن البحث كانت غير ممثلة لحقيقة طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة وذلك بسبب تذبذب المعدلات المدروسة نتيجة الاضطرابات والظروف الاستثنائية غير العادية التي مرت بها سورية خلال فترة الأزمة.

الاستنتاجات و التوصيات:

التوصيات:

1- تنمية الموارد البشرية بما يتوافق مع متطلبات وحاجات سوق العمل، وتوفير الوعي اللازم لتوعية الشباب وتحفيزهم على القيام بالمشروعات الصغيرة.

2- اعتماد الاقتصاد المقاوم لأنه الاقتصاد البديل الوحيد حتى تنتهي الحرب على سورية، بالإضافة إلى جدولة الواقع بكامله وفق منظومة ومصفوفة زمانية.

3- وضع خطط وبرامج تشغيلية تهدف إلى زيادة الطلب على الشباب أقل من 32 عاماً، والداخلين الجدد إلى سوق عمل، والمتعلمين، كون النسب الأعلى من البطالة تتركز في تلك الفئات.

4- زيادة معدَّل الاستثمار في الاقتصاد السوري وخاصَّةً في القطاعات كثيفة الاستخدام للعمالة، مع إيلاء الجانب التكنولوجي في هذه الاستثمارات أهمية خاصَّة، باعتبارها أحد أهم عوامل نمو الإنتاجية في الاقتصاد لامتصاص أكبر قدر ممكن من البطالة الموجودة وخاصَّةً البطالة المقنعة.

5- رسم السياسة التعليمية بالمشاركة بين الدولة والقطاع العام والخاص، والتعاون مع أصحاب الأعمال والمنشآت التعليمية للوصول إلى الحاجات الفعلية لأصحاب العمل، ومن ثم تلبية جميع الحاجات الضرورية في المجتمع.

References:

1. Ahmad, Muhammad Al-Sheikh, 2008, Assessment of the Efficiency of Craftsmen's Performance in the Syrian Economy, Master Thesis in Economics, Faculty of Economics, University of Aleppo, Syria.
2. Abu Qashef, Abdeslam, 1998, Introduction to the Department of International Business, Fourth Edition, Art Radiation Library and Printing Press, Palestine, 356 pages.
3. Al-Astal, Mohammed Mazen, 2014, Factors Affecting the Unemployment Rate in Palestine, Unpublished Master's Thesis, Islamic University of Gaza, Faculty of Commerce, Department of Development Economics, Gaza, Palestine, p. 40-41.
4. Haider, Conclusion, 2018, a standard statistical study of the problem of unemployment in Syria during the period 1991-2010, Al-Baath University Journal, Volume 40, First Issue, Homs, Syria.
5. Helmy, Galal, 2008, The Social Dimensions of the Unemployment Problem in Egyptian Society, Its Implications and Methods of Confronting It in a Future Vision, Master Thesis, Ain Shams University, Egypt
6. Al-Hinnawi, Mohamed Saleh, 1997, The Basics of Investing in the Stock Exchange, University House, Egypt, 387 pages.
7. Khalaf, Falih Hasan, 2007, Macroeconomics, Merit for the International Book Publishing, Amman, Jordan, First Edition, 157 pages.
8. Zaki, Ramzi, 1998, Political Economy of Unemployment, Analysis of the Most Serious Problems of Contemporary Capitalism, World of Knowledge, No. 226, Kuwait, p. 39.
9. Sheikh Al-Eid, Jalal, Bahdi, Issa, 2012, Measuring the Impact of Economic Growth on Unemployment Rates in the Palestinian Territories for the period 1996-2011, Researcher Magazine, Issue No. 11, Kassadi University, Mirbah and Ouargla, Algeria.

(Abdel-Haq, Khaled Abdel-Karim, 2005, the role of the General Federation of Palestinian Trade Unions in addressing the effects of unemployment in light of the Al-Aqsa Intifada in the northern West Bank, Master Thesis in Planning and Political Development, An-Najah National University, Nablus, Palestine.

10. Aqoun, Salim, 2010, Measuring the Impact of Economic Variables on the Unemployment Rate, An Analytical Standard Study - Case Study of Algeria, Master Thesis, Farhat Abbas University, Setif, Faculty of Economic and Management Sciences, Algeria.
11. Faraj, Suad Atta, 2008, Unemployment in Egyptian society between economic challenges and social and security implications, Middle East Research Journal, Issue 22, March 2008.
12. Fawzi, Samiha, 2002, Investment Policies and The Problem of Unemployment in Egypt, Working Paper (68) Introduction to The Employment and Unemployment Conference in Egypt, January 13-14, Egyptian Central For Economic Studies, Egypt.

13. Al-Wazzani, Khaled, and Al-Rifai, Ahmed, 2006, Principles of Macroeconomics between theory and practice, Wael Publishing House, Amman, Jordan.
14. Syrian Central Bureau of Statistics, statistical groups during the study period, 2018-2011.
15. Syrian Center for Studies Research, 2013, Syrian crisis - roots and economic and social impacts.
.(www.scprsyria.org/att/1360366400-6xyyp,pdf) .16

Foreign References:
(1) Ahn, Namkee, Garcia, Juan Ramon & Jimeno, Juan Francisco, *The Impact of Unemployme*
on Individual Well – Being in the EU, EUROPEAN, NETWORK OF ECONOMIC POLICY RESEARCH,2004,106.
(2) Gregory. N. Mankiw, *Macroéconomie*, De Boeck, Paris, 3 édition,2006,p42